As WRITTEN

S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

655 Third Avenue, Suite 500-l 0 . New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 . Fax: (212) 573-6160

بـــيـــــان

السيد قلواك دينق قرنق

وزير المساحة والتنمية العمرانية

رئيس المجلس القومي للسكان

رئيس وفد السودان

الدورة الاستثنائية ٢١ للجمعية العامة للأمم المتحدة

المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج

عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

نيويورك

الأربعاء ٣٠ يونيو ١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

قبل خمس أعوام تقريبا، إعتمدت هذه الجمعية الموقرة بتوافق الآراء الذي إنضم إليه السودان، برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حسبما تضمنه تقرير المؤتمر في الوثيقة رقم (A/CONF. 171/13/Rev.) ، ولقد تمت الإشادة بمؤتمر القاهرة كحدث تاريخي.. ووصفت إتفاقاته كمعلم، كونها هدفت إلي رفع مستوي الحياة، ورفاهية البشر من خلال سياسات وبرامج تتعلق بالسكان والتنمية. ولقد طرح برنامج العمل مجموعة من التوصيات لتحقيق أهداف هامة للسكان والتنمية، وغايات نوعية ذات أهمية حاسمة وداعمة لتلك الأهداف.. ولعل من أبرز تلك الأهداف والغايات، تحقيق النمو الإقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، والتعليم، خاصة بالنسبة للبنات، والمساواة والإنصاف بين الجنسين، وخفض معدل مسببات وفيات الأطفال، ووفيات الرضع، وتوفير فرص الحصول علي خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، بشكل شمولي..

السيد الرئيس،،

ومع الاشادة بنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والنجاحات التي حققها في عدد من الاتفاقات، إلا أنه ينبغي التذكير بأن النجاح في الوصول إلي تلك الإتفاقات لم يتأتي إلا بفضل توفر درجة عالية من روح التفاهم والعقلانية فيما بين كافة الأمم، والإحترام الكثير لثقافة ومعتقدات كل أمة بشأن المسائل الأخلاقية والإجتماعية..

إن وفد السودان يري ضروة التمسك خلال عملية الإستعراض والتقييم لتنفيذ نتائج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمبادئ وقيم العقلانية والتفهم التي سادت أجواء المفاوضات في المؤتمر قبل خمسة أعوام خلت، فنحن نري بأن ما قيل في ذلك الحين، لا يزال اليوم أكثر جدوى اليوم بالنسبة لكثير من مجتمعاتنا.. إن من أبرز الأحاديث التي قيلت في المؤتمر، المقولة الأفريقية بأن أكثر وسائل منع الحمل قوة في العالم تتمثل في مدي ثقة الآباء أن بإمكان الحياة لأبنائهم.. وكيف لنا أن نجادل في صحة ومصداقية قناعة منطقية كهذه في مواجهة عملية التهميش المستمر لإقتصاديات العالم الفقيرة.. إننا نشارك الآخرين قناعتهم بأن المجتمعات سوف لن تواجه عقبات في موازنة السكان طالما أن هذه العملية سوف تتم بالتمسك

وإحترام المبادئ والقيم الأخلاقية، وطالما كان الحل الشمولي للمشـــاكل الســكانية مترسخاً بعمق في المعتقدات، والإلتزام بالقيم الإنسانية الأساســية لكافــة الأديــان والأعراف.. وفي طليعة هذه القيم.. الدور المركزي للأسرة كوحدة أساسية يعمـــل المجتمع في إطارها، وعلي أساسها وهديها.. وهذا مفهوم، السيد الرئيس، لا نجــد مجالاً في التنازل عنه. وبذات الأهمية، فإن الأبوية التي يخطط لها، وإيقاف النمــو السكاني، لا ينبغي النظر إليها كميثاق إجتماعي دولي يسعي إلـــي فــرض مســائل البلوغ، والإجهاض، وتعليم الجنس علي الأفراد والمجتمعات والأديان التـــي لــها معتقداتها، وقيمها الإجتماعية، وتقاليدها الخاصة بها.. وفي هذا السياق، نود التأكيد علي إتفاقنا مع المفهوم الذي يري أن ليس للحكومـــات أو المجتمــع المدنـــي، أو المنظمات غير الحكومية، أن تبلور سلوكاً إجتماعياً لليافعين حتي يصبحوا مواطنين مسئولين.. فواقع الأمر أن الآباء، بل الأمهات علي وجه الخصـــوص، هــن أكــثر الفئات تأهيلاً وموائمة للإضطلاع ببلورة السلوك الإجتماعي في المجتمع.

السيد الرئيس،،

إن من رأي وفد السودان، أنه، وخلال عملية الإستعراض والتقييم التي تقــوم بها الجمعية العامة في هذه الدورة الإستثنائية، لا ينبغي أن تغيب عن أذهان الأسرة الدولية، حقيقة أنه، وإستناداً إلي القبول العام بجدوي إتفاقـــات المؤتمــر الدولـــي للسكان والتنمية، فإن قرار الجمعية العامة رقم ١٨٣/٥٣ ، أبان، وبعبارات ليـــس فيها أي لبس أو إلتواء، أن الإتفاقات التي تمت في المؤتمر، لا يجب إخضاعها إلـــي إعادة تفاوض.. لهذا فإن أية محاولة للقيام بعمل يخالف ذلك ســوف تنقــص مــن مصداقية هذه العملية، وقد تنتقص أيضاً من المفهوم العام لبناء توافق الآراء فـــي الأمم المتحدة، والذي يقوم علي أنه لا يجوز لمجموعة من الدول فرض إجـــراءات علي الدول الأخري، كما لا يجوز لأية مجموعة أخري عرقلة إجراءات تراهـــا دول أخري، مهمة أو ذات جدوي، طالما أن هذه الإجراءات تتسق مع الأعراف والمبادئ الدولية المتفق عليها.. وحقيقة، السيد الرئيس، فإن سياسات السكان تظل مســـألة من صميم إختصاص القرار السيادي الوطني..

السيد الرئيس،،

وإستناداً إلي المبادئ التي أشرت إليها، أود الآن التعليــق بإختصـــار علـــي قضايا محددة في مشروع الوثيقة المتضمنة كمقترحات جديدة لإجراءات إضافية في سياق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.. فبالنسبة لقضية الفقـــر والتنمية الإقتصادية والبيئة، نلاحظ بأسف فشل الوثيقة في التصدي لمعالجة الحاجة

الماسة والعاجلة لتوفر تفهم أفضل علي مستوي المجتمع الدولي، ومستوي عال للتعاون الدولي لتمكين الدول النامية، وأقل الدول نمواً بوجه خاص، من تحقيق نجاحات في تلك المجالات،.. ونري ضرورة تجديد الإلتزام علي المستوي الدولي بمعالجة قضية التعليم، وسد الفوارق القائمة بين الجنسين في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا بوجه خاص.. وينبغي أن تحتل هذه المسألة موقعاً بارزاً في الوثيقة.. كما أننا نلاحظ بشئ من القلق، التركيز والأهمية التي توليها الوثيقة للحقوق الإنجابية علي حساب الحاجة الماسة والعاجلة للتصدي لإجراءات إضافية لتلبية إحتياجات الصحة الأساسية بما في ذلك خفض معدل وفيات الأمهات ووفيات الرضع كأولوية لكافة الدول، وبخاصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء... ورغم تقديرنا التام لإهمية برامج الصحة الانجابية، إلا أن تنفيذ هذه البرامج يتطلب توفر قدر كبير من المساعدات المالية والفنية لا نعتقد أن باستطاعة الدول النامية، واقل الدول نمواً بوجه خاص آلوفاء بها ما لم تستكمل الاسرة الدولية جهود هذه الدول بمساعدات ومساهمات معتبرة لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس،،

وقبل ختام بياني هذا، أرجو أن أطلع الوفود الموقرة علي التجربة الوطنية لبلادنا في مجالات السكان والتنمية.

وكأكبر دولة أفريقية، فإن السودان بلد عظيم التباين الإثني والثقافي.. ويبلغ تعداد سكانه حالياً حوالي ثلاثين مليون نسمة.. ولئن إستمرت نسبة نموه السكاني بمقدارها الحالي وهو ٢,٩% فإن عدد سكان السودان سوف يتضاعف خلال ال ٢٧ عاماً القادمة ... غير أنه، وبرغم المشاكل الداخلية، والضغوط الخارجية التي يمارسها علينا البعض، فإن الحكومة وضعت سياسات وبرامج السكان والتنمية كأحدي أولوياتها لتحقيق حياة أفضل لمواطنيها.. ويتمثل ذلك في صياغة إستراتيجية السكان المضمنة في الإستراتيجية القومية الشاملة والتي لخصت المشكل السكاني في السودان في ثلاثة محاور أساسية هي :

- عدم إتساق النمو الإقتصادي مع النمو السكاني.
- الخصائص السكانية المتدنية
- التوزيع السكاني غير المتوازن.

وقد تم ربط الأهداف الأساسية للإستراتيجية التالية بهذه المحاور الثلاث وهي:

- الموائمة بين التنمية الإقتصادية والنمو السكاني.
- الإرتقاء بالخصائص السكانية وبنوعية حياة المواطن وخفض حدة الفقر.

- إعادة توزيع السكان بما يحقق التنمية وترشيد إستغلال الموارد الطبيعيـــة، وترشيد أنماط الهجرة الداخلية والخارجية .

ووصولاً لتحقيق أهداف وغايات إستراتيجية السكان، كان لزاماً علي الدولـــة إيجاد الآليات المنوط بها تحقيق هذه الأهداف، فكان إنشاء المجلس القومي للســكان عام ١٩٩٤م ومن أهم إختصاصاته ، بلورة السياسة السكانية القومية في الدولـــة وفقاً لاستراتيجية السكان وفي اطار خطط العمل التي تقرها الدولة.. والتنسيق فيمـا بين المؤسسات والوحدات الحكومية للقطاع المدني والطوعي المحلي والأجنبي في تنفيذ البرامج، ورفع الوعي وسط قطاعات الشعب بالقضايا السكانية.. والمراجعـــة الدورية للتشريعات الوطنية ذات الصلة بقضايا السكان.. وإستند البرنامج القطـــري الثالث للسودان علي المحاور الأساسية التالية:-

١- الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما في ذلك خفض معدل وفيـــات الأمـــهات ووفيات الرضع، والتركيز على حرية الازواج في استخدام وسائل منع الحمل، وتوفير الخيارات لهم، وتوفير المعلومات في مجال تنظيم الاسرة المبـــاعدة بين الولادات كهدف أساسي لصحة ورعاية الأمومـــة والطفولـــة ورعايـــة الأطفال المشردين واللاجئين، تقليل معدل الهجرة للمدن الكبـــيرة، والـــهجرة الموسمية.
٢- إستراتيجيات السكان والتنمية
٣- التوعية وإستقطاب التأييد

السيد الرئيس،

على صعيد آخر، يدرك السودان الدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به المرأة في سياق استراتيجية السكان والتنمية.. ونشير في هذا الخصوص أن وحدة تنميـــة المرأة التي تتبع لوزارة التخطيط الاجتماعي، أصدرت مؤخراً خطة السودان الوطنية لمعالجة قضية المساواة والانصاف فيما بين الجنسين، والنهوض بالمرأة ومشاركتها في صنع القرار على مختلـــف الأصعـــدة والمســـتويات السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية والثنائية، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.. كما أن الخطة أولـــت أهمية خاصة لاحتياجات المرأة في مجال الرعاية الصحية بما فـــي ذلـــك الصحـــة الانجابية وتنظيم الاسرة.

السيد الرئيس،

الآن، وبعد إنقضاء خمسة أعوام علي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن حكومة السودان تدرك أن تحقيق الأهداف والغايات المنشودة التي أوصى بها سوف لن يتأتي إلا في إطار السلام الشامل الذي يوفر للمواطن الحياة الآمنة والكريمة،، والحراك السكاني المرشد الذي يراعي حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا.. لذلك جاءت إتفاقية السلام لعام ١٩٩٧ لإنهاء النزاع القائم في البلاد.. فضلا عن المبادرات المعنية بتحقيق السلام، والوفاق الوطني كضرورات لتوفير بيئة تمكينية لتنفيذ برامج النمو الإقتصادي في سياق التنمية المستدامة .. .

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشيد بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان الممثل في الدعم الفني والمادي الكامل لبرامج السكان في السودان والذي بدأ في دورة برنامجه للعام ١٩٩٥ – ١٩٩٦م التي كان لها الفضل في دعم البنية المؤسسية للمجلس القومي للسكان لتوفير كادر بشري مؤهل لإدارة قطاع السكان. ويتواصل دعم الصندوق لبرنامجنا القطري الحالي الذي يشمل العديد من برامج الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وبرامج التوعية وإستقطاب التأييد. ونذكر كذلك بكل التقدير كل الجهود التي تقدم بواسطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في السودان، والدول المانحة الأخري لما تقدمه من اسهامات مقدرة، وندعوها لمضاعفة مساعداتها بما يمكن السودان من تنفيذ برامجه المعنية بالسكان والتنمية خلال الأعوام القادمة.

وشكرا سيدي الرئيس،،